فصحيحها ولافادة خبر ثقة واحدة غلبة الظن
للنبي عليه السلام واصحابه كثير والخامس شرط في
جامعة المشهور بالبخاري لا مطلقا وقيل كونه فيهما
عنده عند المخالفة او التفرد بما يعم به البلوى وان قيل
المتواتر لا يشترط فيه مجموع هذه الشروط مع انه
صحيح اقول انه لا يخلو احد متواتر خال عنها ولو
عند ثقة بالاستقراء ومادة النقض يجب ان تكون
من المحققات كذا في التدريب ملخصا فان كانت هذه
الصفات الثلثة لكونها كليات مشككة لها درجات
بعضها فوق بعض كما في الاربعة العظام والاربعة
الكرام والستة المهام رضوان الله تعالى عليهم اجمعين
حاصلة على وجه الكمال الصنفي فهو اعلى لحديث المشتمل
عليها الصحيح لذاته لكون صحته باعتبار ذاته وان
كان فيها نوع قصور ونقصان يعرفهما الثقة فان كان
النقصان والقصور منجبرا اي مندفعا بكثرة الطرق
او بغيرها كاعتقاده بحديث صحيح فهو الصحيح لغيره
لكون صحته باعتبار غيره فهو الكثرة ونحوها ولذا
قالوا للصحيح اقساما سبعة اعلاها ما اتفق عليه
عليه الشيخان ويعبر عنه بالمتفق عليه ثم ما انفرد
به البخاري ثم انفرد به مسلم ثم ما على شرطهما ثم ما
على شرط البخاري ثم ما على شرط مسلم ثم صحيح عند
غيرهما

وهم ابوبكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم
اجمعين

وهم امام الاعظم والشافعي ومالك
واحمد رحمهم الله اجمعين
والستة ارالكتب الستة

للصحيح اقساما سبعة

وهو تاخره عما اتفقا عليه اختلاف
العلماء ايهما اصح

غيرهما كذا في التقريب والتدريب لكن يرد عليه
المتواتر والمشهور وما رواه الستة فانها ترجيح
لا على على الاد نى عند التعارض وقال العسقلاني
وهذا التقديم والترجيح بالنظر الى هذه الشروط
واما العرب لو رجح قسما منها على ما فوقه باموراخر
يقدم على ما فوقه وقال علي القاري نقلا عن المحقق
ابن همام ما حاصله ان هذا التقسيم للمقلد واما الثقات
والمجتهدون فلا يقدمون الا ما رجح عندهم بهذه الشروط
او بغيرها وشرطهما في جامعيهما ان يخرجا الحديث
المجمع على ثقة رجاله مطلقا او متصلة الى الصحابة
المشهورة وشرط البخاري الملاقات والسماع ومسلم
المعاصرة وامكانه بين التلامذة والشيوخ وتضعيف
بعض الثقات بعض رجالهما واحاديثهما مجاب بانه
بعد تضعيفهما والمراد باجماع الاكثر وانهما مقدمان
في التصحيح على غيرهما من جميع المحدثين فلا يعارض
تصحيحهما تصحيح واحد ولذا اتفقوا على انهما اصح الكتب
بعد القرآن العظيم وتلقتهما الائمة بالقبول وان كل
حديث فيهما صحيح نحكم به ولا نحكم في غيرهما الا بنص
من الثقة وان البخاري مقدم على مسلم من حيث المجموع
لانه اوسع علما واقوى شرطا واقدم زمانا وكانا به
اشد اتصالا واتقن رجالا واقل نقدا كذا حققه الامام

Copyright © King Saud University